

## ■ مقدمة

**أولاً :** لاشك أن المتغيرات الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يمر بها العالم حالياً قد أحدثت تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية وانقلاب موازين القوى بين المجتمعات مما ساعد على خلق مهن جديدة ووسائل وأساليب عمل حديثة وبالتالي تزايدت حدة المنافسة فى الأسواق العالمية التي لا تسمح إلا بالبقاء للأقوى من حيث الإنتاج والإنتاجية والجودة الأمر الذى أدى إلى تزايد الطلب على نوعية منتقاة من القوى العاملة المدربة والمؤهلة .

ومن هنا يأتى إنعقاد هذه الندوة القومية للتباحث حول كيفية الربط والمواءمة بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهنى ومتطلبات سوق العمل . هذه المشكلة التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة عامة وبين فئة الشباب بوجه خاص وما قد ينتج عنها من آثار سلبية ومشكلات اجتماعية .

**ثانياً :** عقدت الندوة القومية الخاصة بـ " المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهنى والتقنى ومتطلبات أسواق العمل العربية " . تنفيذاً لخطة منظمة العمل العربية لعام 2005 خلال الفترة ما بين 14 – 16 يونيو / حزيران 2005 ( بفندق بيراميزا ) القاهرة

### ثالثاً : أهداف الندوة

- 1- التعرف على أوضاع التعليم والتدريب المهنى واحتياجات سوق العمل على المستوى الوطنى .
- 2- إيجاد الآليات والحلول المناسبة لوضع البرامج والسياسات والآليات التي تتضمن المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهنى والاحتياجات الفعلية لسوق العمل .
- 3- إيجاد الآليات والحلول المناسبة لمشكلات تمويل التدريب والتعليم .
- 4- التوصل إلى آلية مقترحة تتضمن المواءمة بين سياسات التدريب والتعليم التقنى ومتطلبات أسواق العمل .

5- التعرف على التجارب الدولية والقطرية الرائدة فى مجالات التدريب والإعداد المهني ( مرفق رقم 1) : ورقة معلومات أساسية حول الندوة ) .

#### رابعاً : أوراق العمل الأساسية :

تضمن جدول أعمال الندوة (18) ورقة عمل قام بإعدادها خبراء عرب وكان من ضمنها أوراق عمل قطرية قام بإعدادها ممثلو البلدان العربية المشاركة حيث تناولت تجارب كل من الأردن – الإمارات – الجزائر – فلسطين – لبنان – ليبيا – الكويت – قطر – مصر – سوريا – السعودية ضمن محاور الندوة .

#### ( مرفق 2 قائمة بأوراق العمل الأساسية والقطرية ) .

خامساً : شارك فى أعمال الندوة أكثر من ( 20 ) مشارك يمثلون الجهات العربية والدولية والإقليمية المعنية بتنمية الموارد البشرية والتدريب من بينهم :

- عدد (4) خبراء .
- ممثلو وزارات العمل فى الدول العربية الآتية ( فلسطين – مصر – سوريا – لبنان - ليبيا – قطر ) .
- ممثلو وزارة التعليم والتكوين فى الدول العربية الآتية ( الجزائر – الكويت – السعودية ) .
- ممثل عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلاد العربية .
- ممثل عن الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .
- ممثل عن هيئة " تنمية " لتنمية وتوظيف الموارد البشرية بدولة الإمارات العربية المتحدة .
- ممثل عن مؤسسة التدريب المهني بالأردن .
- ممثل عن الصندوق الاجتماعى للتنمية بجمهورية مصر العربية .

( مرفق 3 : قائمة بأسماء السادة المشاركين فى الندوة + أسماء السكرتارية الفنية )

#### سادساً : الجلسة الافتتاحية

افتتحت أعمال ندوة " المواطنة بين سياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل العربية فى تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 14 / 6 / 2005 ( بقاعة إيزيس فندق بيراميزا / الدقى ) بكلمة معالى الدكتور / إبراهيم قويدر المدير العام

لمنظمة العمل العربية ، وقد ألقاها نيابة عنه السيد الأستاذ / خالد بن عبد الوهاب البلوشي المدير المساعد للمنظمة حيث تتزامن أعمال الندوة مع أعمال مؤتمر العمل الدولي / جنيف 2005 .

وقد استهل كلمته بنقل تحيات معالي الدكتور / إبراهيم قويدر لكافة السادة الحضور من مشاركين وخبراء مع خالص تمنياته بالتوفيق والنجاح لأعمال هذه الندوة والخروج بتوصيات وقرارات عملية قابلة للتنفيذ ، تساعد البلدان العربية وبشكل عاجل فى الحد من الأزمة الراهنة والتي تعاني منها كافة البلدان ألا وهى مشكلة البطالة من خلال دراسة الوسائل والحلول للمواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني الفنى ومتطلبات أسواق العمل العربية ، حيث أشار فى كلمته إلى مجموع من النقاط :

- اهتمام وإيمان منظمة العمل العربية بضرورة النهوض بالتشغيل من خلال الجهود الرامية لإحداث التقارب والتوازن بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل على المستويين العربى والدولى حاضراً ومستقبلاً .
- كيفية الربط بين اساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل وتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر وذلك تماشياً مع قضايا الساعة المطروحة حول التصدى لمشكلات البطالة .
- إعطاء المزيد من العناية والاهتمام من قبل المنظمات والهيئات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية وفى مقدمتها منظمة العمل العربية للمساهمة فى معالجة الخلل بين عرض القوى العاملة والطلب المحدد لشغل فرص العمل المتاحة .
- تزايد حدة المنافسة فى الأسواق العالمية التى أصبحت لا تسمح بالبقاء إلا للأقوى من حيث الإنتاج والإنتاجية والجودة وبالتالي تزايد الطلب على نوعية منتقاة من القوى العاملة .
- بروز عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات ومتطلبات التنمية حيث أن البطالة قد لا تكون بالضرورة ناتجة عن عدم توفر فرص العمل بل فى العديد من الحالات تكون نتيجة عدم توافق فرص العمل المتوفرة مع مؤهلات وكفاءات وقدرات طلبى العمل ، ومن ثم لا بد من التركيز والعمل على تحقيق الشراكة والارتباط الوثيق بين منظومة التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل .

- كما أكد سيادته على التمنى أن تحقق هذه الندوة النتائج المرجوة منها والخروج بتوصيات وتوجهات تعمل على إيجاد الحلول العملية والآليات المناسبة لتضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .

( مرفق 5 : كلمة منظمة العمل العربية )

### سابعاً : سير أعمال الندوة :

تم عرض ومناقشة (18) ورقة عمل أساسية وقطرية حول محاور الندوة وذلك وفقاً للبرنامج الزمني لسير أعمال هذه الندوة .  
( مرفق 4 : البرنامج الزمني للندوة ) .

### أولاً توصيات عامة

وفى ضوء المناقشات المستفيضة التى دارت حول أوراق العمل الأساسية والأوراق القطرية توصل المشاركون إلى النتائج التالية :

### أولاً توصيات عامة

1- دعوة منظمة العمل العربية لدعم وتنسيق جهود البلدان العربية فى مجال تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل من خلال تبنى دراسة تحليلية للتجارب العربية فى هذا المجال ، وتنظيم مؤتمر عربى مشترك لوزراء العمل والتعليم والقطاعات الاقتصادية بصفة دورية لتعميم الاستفادة وتبادل الخبرات فيما بين المعنيين بالأمر فى البلدان العربية .

2- حث البلدان العربية على التعاون فى ربط شبكات معلومات التشغيل والتعليم والتدريب طبقاً لمستويات المهارة المحددة لرفع معدلات الاستفادة من القوى العاملة العربية والعمل على استقرارها داخل الوطن العربى ، استرشاداً بالتصنيف المهنى العربى الموحد وباستخدام أحدث الأساليب التحليلية الكمية والنوعية لبحوث والمسوحات الميدانية لتحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ..

3- دعوة البلدان العربية للاسترشاد والاستفادة من الإستراتيجية العربية لتنمية القوى والتشغيل وما تضمنته من آليات ، وكذا إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية الصادر عن الدورة (32) لمؤتمر العمل العربى ( الجزائر ،

( 2005 ) ، ودعم جهود منظمة العمل العربية فى توجيه منظومة التعليم والتدريب لخدمة المنظومة الاقتصادية فى الوطن العربى ، مع الاهتمام بوضع إستراتيجيات واضحة لمنظومة التعليم والتدريب وأسواق العمل ترتبط باحتياجات القطاعات الاقتصادية .

4- التأكيد على ضرورة إعادة إحياء مفهوم العمل الحر وإطلاق المبادرات الفردية وروح الإبداع والابتكار والتجديد بوجه خاص داخل فئات الطلاب والشباب وحديثى التخرج فى مجتمعنا العربى مع إيلاء المزيد من الاهتمام بالبلدان الأكثر احتياجاً وفى مقدمتها فلسطين لإطلاق طاقات الإنتاج وتوفير مقومات الاستقرار داخل هذه البلدان .

### ثانياً : توصيات فى مجال التعليم والتدريب المهنى :

1- دعوة مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى للعمل على تحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل الحالية والمتوقعة وذلك من خلال مرونة البرامج وتطويرها باستمرار لتستجيب للمتغيرات السريعة للأسواق الداخلية والخارجية ، مع الأخذ بمعايير مهنية نابعة من سوق العمل وبمطبات ضمان جودة التدريب ضمن منظومة التعليم المستمر مدى الحياة .

2- تطبيق آليات الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى ومؤسسات سوق العمل لتحقيق شراكة فاعلة تمتد من رسم السياسات والبرامج والمناهج والمدرسين إلى تنفيذ التدريب وتقييمه بصفة مستمرة . .

3- دعوة منظمات المجتمع المدنى وكافة المعنيين والمتخصصين فى مجالات التعليم والتدريب الفنى والمهنى بما فيهم مؤسسات التدريب الخاصة لإيجاد حوافز تشجيعية للمتحققين بالبرامج ذات الأولوية مثل تلك التى تتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة ، وتشجيع التحاق المرأة وذوى الاحتياجات الخاصة فى المفهوم الواقع بسوق العمل فى مهن فنية .

### ثالثاً : توصيات فى مجال المواءمة :

1- دعوة البلدان العربية لتفعيل آليات المواءمة الحالية بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل أو استحداث مثل هذه الآليات وآليات أخرى جديدة بحيث تشكل معاً منظومة متكاملة للربط الفعال لتحسين قدرة الأسواق العربية على المنافسة العالمية .

2- حث البلدان العربية لتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل فى آليات الربط على مختلف المستويات بدءاً من مستوى المدرس أو المدرب وصولاً إلى مستوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية والعربية ، بما فى ذلك المجالس العليا للتشغيل والتدريب مع التأكيد على تمثيل سوق العمل ومختلف الجهات المعنية الأخرى بشكل فاعل ومؤثر مع إصدار التشريعات اللازمة لتفعيل ذلك .

3- حث الدول العربية على بذل المزيد من الجهد فى سبيل تطوير خدمات التشغيل بما فى ذلك مجالات التشغيل الذاتى والمنشآت الصغيرة وذلك من خلال تطوير مكاتب الاستخدام وتنمية قدرات العاملين فيها لتمكينهم من تقديم الدعم اللازم لطالب العمل سواء للعمل لدى الغير أو للحساب الشخصى ، باستخدام أساليب تقوم على تكنولوجيا المعلومات مثل النظام المحوسب للمواءمة بين قدرات الباحث عن العمل ومتطلبات الفرصة المتاحة .

4- العمل على إيجاد الصيغة المناسبة لضمان تحقيق الاستفادة القصوى لجميع الأطراف المتعاونة فى آليات الربط بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضماناً لاستدامة تحقيق الأهداف المرجوه منها .

5- العمل على إقامة معارض توظيف مشتركة بين الدول العربية يحضرها الجهات المعنية بالتوظيف فى كل دولة والجهات الطالبة للتوظيف على مستوى الوطن العربى .

